MINISTÈRE
DE L'EUROPE
ET DES AFFAIRES
ÉTRANGÈRES

Liberté
Égalité
Fraternité

PAMEx

البحر الأبيض المتوسط
بحر نموذجي
بحلول عام 2030

التمهي

يتاز البحر الأبيض المتوسط بتنوعه البيولوجي الذي لا يُستهان به وبموائل خاصة به وبمعدلات توطن مرتفعة للغاية. وعلى الرغم من أن البحر الأبيض المتوسط لا يمثّل سوى 0،7 في المائة من إجمالي مساحة المحيطات في العالم، فإنه أحد البحار التي تحتوي على أكبر تنوّع بيولوجي من بين جميع بحار العالم، بفضل ما يزيد على 17 ألف نوع بيولوجي مسجّل تمثّل 8 في المائة من الحيوانات و18 في المائة من النباتات على صعيد العالم.

وإن هذا التنوّع البيولوجي معرض للخطر بفعل بعض الأنشطة البشرية، التي تتضمن النقل البحري، والإفراط في صيد الأسماك، وصيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والحفر البحري، والسياحة، والتمدد الحضري في الأراضي الساحلية وفي قعر البحار، والمطامر الساحلية، والتلوّث البحري بجميع أوجهه، بما فيه القمامة والجزئيات البلاستيكية المرمية في البحار، ومعدات الصيد المفقودة والمتروكة والمرمية في البحار، والضجيج تحت الماء، وتسرب النفط، والمواد الخطرة.

وعلاوة على ذلك، أفاد تقرير التقييم العالمي بشأن التنوّع البيولوجي الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عام 2019 والتقرير الخاص بشأن أثر تغيّر المناخ في المحيطات والغلاف الجليدي الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بأن الآثار السلبية لتغيّر المناخ التي أدّت إلى ارتفاع منسوب مياه البحر، ونقص الأكسيجين في المحيطات وتحمّضها، وارتفاع حرارة البحار، هي المسبب الرئيس لفقدان التنوّع البيولوجي في المحيطات.

وتُعدُّ منطقة البحر الأبيض المتوسط إحدى المناطق التي تسجّل أعلى معدلات فقدان التنوّع البيولوجي في العالم، وفق ما ورد في تقرير «حالة البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط» الذي أعدّه مركز «الخطة المراعية للبحار Plan Bleu» في عام 2020. ويشير التقرير إلى أن 40 في المائة من الأنواع البيولوجية البحرية في البحر الأبيض المتوسط آخذة في الاضمحلال.

ويَذكُرُ المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية أن «التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتكنولوجي الجذري» هو العامل الوحيد الكفيل في تبديل مسار الأمور والمساعدة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى صون المحيطات والبحار والموارد البحرية واستعمالها على نحو مستدام. ويمكن صون موارد البحر الأبيض المتوسط واستعمالها على نحو مستدام بفضل التنمية المستدامة للقطاعات البحرية التقليدية والناشئة الرامية إلى تحييد أثر انبعاثات الكربون تدريجيًا واستحداث فرص عمل وجني مداخيل جديدة. ولا يمكن إحداث هذه التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية البعيدة المدى إلّا على نحو تدريجي يراعي ظروف كلّ بلد وقدراته وأولوياته.

وتُعتمد خطة العمل هذه بعنوان «البحر الأبيض المتوسط بحرٌ نموذجي بحلول عام 2030» بغية تسليط الضوء على البحر الأبيض المتوسط من خلال تنفيذ أنشطة عملية، مع العلم أنه ثمة التزامات دولية ووطنية ومنظمات تُعنى بشؤون حوض البحر الأبيض المتوسط وحرصًا على تجنّب ازدواجية المبادرات وتداخلها مع بعضها البعض.

ومن شأن خطة العمل هذه، التي ستُنفّذ وفقًا للقانون الدولي، بما فيه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أن تحفّز إلى إقامة تعاون إقليمي واسع النطاق وعقد مباحثات في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن البيئة وإدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بما فيها أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيّما الهدف الرابع عشر، والإطار العالمي للتنوّع البيولوجي لما بعد عام 2020 الخاص باتفاقية التنوّع البيولوجي، وأعمال جمعية الأمم المتحدة للبيئة بشأن التلوّث البحري وإدارة الجزيئات البلاستيكية، واتفاقية برشلونة والبروتوكولات الملحقة بها، والاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبرنامج والأنشطة والتصريحات الوزارية الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط والمتعلقة بالاقتصاد المراعي للبحار والبيئة والإجراءات المناخية.

وستُسهم خطة العمل على وجه الخصوص في الاستجابة لتوصيات تقرير التقييم الأول بشأن البحر الأبيض المتوسط الذي أعدّته الشبكة المتوسطية للخبراء المستقلين في مجال تغيّر المناخ والتغيّر البيئي، وذلك في إطار اتفاقية برشلونة والاتحاد من أجل المتوسط، والذي يقيّم أفضل المعارف العلمية المتوافرة بشأن تغيّر المناخ والتغيّر البيئي والمخاطر الناتجة عنهما في حوض البحر الأبيض المتوسط. وستسعى خطة العمل كذلك إلى التصدي للتحديات المحددة في التقرير بشأن حالة مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، الذي يصدر كلّ سنتين عن الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

ويستدعي تنفيذ خطة العمل على ضفتي البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030 من المانحين والجهات الفاعلة قطع التزامات فعلية، في سبيل تأمين التمويلات الملائمة والثابتة وتعزيز التطور التكنولوجي، فضلاً عن بناء القدرات.

وتلتزم البلدان التي تعتمد خطة العمل بما يلي:

1. زيادة مستوى الطموح من أجل صون التنوّع البيولوجي البحري والساحلي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

الإجراء الأول
تنفيذ الأهداف المنشودة الخاصة بالتنوّع البيولوجي البحري والساحلي على مستوى البحر الأبيض المتوسط

- ترويج هدف حماية 30 في المائة من البحر الأبيض المتوسط من خلال بذل جميع البلدان المتوسطية جهود مشتركة، ووضع 10 في المائة من هذه المساحة تحت الرقابة المشددة، بحلول عام 2030، حيثما أمكن ذلك ومع مراعاة الأثر الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الساحلية ومشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية تمهيدًا لوضع إطار عالمي طموح الأهداف للتنوّع البيولوجي لما بعد عام 2020 يراعي الظروف والقدرات الوطنية.
- تقديم الدعم الطوعي للصندوق من أجل المتوسط (MedFund) الذي أنشأته فرنسا وموناكو وتونس والذي يموّل المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط ويدعم أعمال شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.
- الدعوة إلى إقامة برنامج عمل استراتيجي طموح الأهداف لما بعد عام 2020 بشأن صون التنوّع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار بروتوكول التنوّع البيولوجي في المناطق المتمتعة بحماية خاصة الملحق باتفاقية برشلونة.

الإجراء الثاني
تسريع وتيرة اكتساب المعارف العلمية ووضع البرامج التعليمية المتعلقة بالنُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية ونشرها

- دعم عمل مبادرة المتوسط الأزرق (BlueMed) وغيرها من المبادرات المماثلة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، ضمن إطار عمل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، بما فيه منتدى الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط بشأن علوم مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- ترويج الشبكة المتوسطية للتدريب على الحرف البحرية، المنبثقة عن مؤتمر قمة ضفتي المتوسط.
- تعزيز برامج توعوية على الصعيد الوطني لفائدة السكان والجهات الفاعلة، ولا سيّما الشباب، ترمي إلى إذكاء الوعي بضرورة حماية النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من الأنشطة البشرية التي تهدد البيئة، مثل تغيّر المناخ وتسرّب النفط.
- ترويج إقامة شبكة من التكتلات البحرية وبرامج التوأمة بين الجهات الفاعلة الملتزمة في مجال حماية البحار، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- إقامة شبكة إقليمية تعمل على ضمان تبادل نتائج البحوث في مجال تطوّر النُظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وتتيح أيضًا إطلاق التحذيرات في حال اكتشاف خلل ما في النظام الإيكولوجي، مثل الجوائح وموت الحيوانات البحرية على سبيل المثال لا الحصر.

الإجراء الثالث

دعم التحوّل الإيكولوجي للقطاع السياحي من أجل تعزيز التنمية المستدامة في بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط

- الدعوة إلى انتهاج استراتيجيات وطنية من أجل السياحة المستدامة و/أو تعزيز الاستراتيجيات القائمة بغية مراعاة التنوّع البيولوجي في خطط السياحة البحرية والساحلية استنادًا إلى بيانات دقيقة ومراقبة ملائمة.
- الجمع بين السياحة الإيكولوجية وصيد الأسماك المستدام، بغية تأمين مداخيل ثابتة على وجه الخصوص.
- التشجيع على السياحة الإيكولوجية من خلال إبراز قيمة الإرث الثقافي الساحلي والمعارف والقيم المحلية والتقليدية.
- التشجيع على تنويع الرحلات السياحية قدر الإمكان، بغية التخفيف من حدّة الضغوط الناجمة عن السياحة الجماعية ولا سيّما في الوجهات السياحية الأكثر ارتيادًا للسياح، وعن السياحة الموسمية، وذلك من أجل الإسهام في توزّع السيّاح بصورة أفضل في أماكن متنوعة وفي أوقات مختلفة، الأمر الذي يسهم بالتالي في تعزيز نمو القطاع السياحي على نحو مستدام ومتوازن وتخفيف الضغوط على البيئة والمجتمعات المحلية.
- ترويج الأنشطة التدريبية الرامية إلى صقل المهارات من خلال التعليم والتدريب المهني ونقل المعارف عن طريق إقامة الشبكات وبرامج التوأمة الفاعلة على سبيل المثال، وذلك من أجل تعزيز فرص إقامة تعاون بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في القطاع السياحي.

الإجراء الرابع

صون شاطئ البحر الأبيض المتوسط وإدارته على نحو مستدام وتأهيله

- ترويج الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية، بما فيها الشواطئ، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بذلك، وذلك بغية صون سلامة النُظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية والتضاريس الساحلية.
- ترويج تخطيط الحيّز البحري، وخاصة عبر الاستعانة بتوصيات المشروع العالمي الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وببرنامج تخطيط الحيّز البحري التابع لمنظمة اليونسكو، وبمبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وفق البروتوكول الملحق باتفاقية برشلونة والمتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- دعوة جميع الدول إلى تحديد النُظم الإيكولوجية الساحلية الرئيسة القائمة التي تمتاز بغناها البيولوجي وبقدرتها العالية على التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من حدّته واتخاذ التدابير المناسبة لحماية هذه النُظم حماية فاعلة ومجدية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الأنشطة الإقليمية المنجزة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة.

2. ترويج صيد الأسماك المستدام وتنميته من أجل وضع حد نهائي للإفراط في صيد الأسماك بحلول عام 2030

الإجراء الخامس

تنفيذ إعلان مالطة بشأن مصائد الأسماك المستدامة في البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، واتفاق كيب تاون، واتفاق عام 1955 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال

- دعوة الدول التي لم توقّع بعد إعلان مالطة بشأن مصائد الأسماك المستدامة في البحر الأبيض المتوسط إلى توقيعه.
- دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقات إلى توقيعها.

الإجراء السادس

تحسين الاستراتيجية الجديدة لفترة 2021-2030 الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، من خلال إدراج المزيد من القضايا المتعلقة بصون التنوّع البيولوجي البحري

- دعم أنشطة الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، لكي تراعي أكثر وأكثر الأثر السلبي للإفراط في صيد الأسماك، والصيد العرضي، وتغيّر المناخ، والأنواع البيولوجية غير الأصلية في التنوّع البيولوجي البحري، استنادًا إلى البيّنات العلمية المتوافرة الأسلم.

الإجراء السابع

زيادة مستوى طموح المخططات الإدارية الإقليمية بغية الحفاظ على أقصى مستوى إنتاج مستدام للموارد السمكية يضمن بلوغ أهداف الأمن الغذائي والأهداف الاجتماعية والاقتصادية ويحثّ على تنفيذ خطة عمل لتربية الأحياء المائية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط

- الدعوة إلى تنفيذ كلّ التوصيات وخطط العمل الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وإلى اعتماد خطة عمل لتربية الأحياء المائية المستدامة تتضمن خارطة طريق عملية لمدّة عشر سنوات ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط، وذلك استنادًا إلى استراتيجية تربية الأحياء المائية الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومراعاةً للخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الغايات عينها.
- مضاعفة الجهود الرامية إلى إنشاء المزيد من المناطق التي يحظر فيها صيد الأسماك حيثما أمكن ذلك، استنادًا إلى البيّنات العلمية المتوافرة الأسلم، وإلى التشدد في تدابير المراقبة والردع في مناطق حظر صيد الأسماك القائمة.
- دعم الجهود المضاعفة الرامية إلى الحدّ من الصيد العرضي للأنواع البيولوجية المعرّضة للخطر مثل الحوتيات والسلاحف والطيور البحرية وإنهائه عند الإمكان. فضلاً عن جمع معلومات إضافية بهدف تعزيز فهم أثر التفاعل بين مصائد الأسماك والنُظم الإيكولوجية البحرية والأنواع البيولوجية المعرضة للخطر المذكورة أعلاه.

الإجراء الثامن

ضمان استدامة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق استنادًا إلى المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة

- دعم خطة العمل الإقليمية لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وذلك بغية النهوض بمصائد الأسماك الصغيرة النطاق ودعمها.
- دعم إنشاء أنظمة رصد ومراقبة وإشراف مبسّطة وجيّدة ومنخفضة التكلفة تناسب الأساطيل الصغيرة.

الإجراء التاسع

مواصلة مكافحة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، من خلال النهوض بإدارة مصائد الأسماك وتدابير المراقبة، وتعزيز قدرات الرصد عبر السواتل، وتعزيز التدريب وأنشطة بناء القدرات في هذا المجال

- دعم التعاون وتبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل مكافحة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- دعم خطة العمل الإقليمية الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتنفيذ برامج المراقبة والمعاينة الدولية المشتركة الخاصة بالهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط تنفيذًا فاعلاً.
- دعوة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى مضاعفة الجهود بغية التوصّل إلى توافق بشأن إلغاء جميع الإعانات التي تؤدي إلى الإفراط في صيد الأسماك وإلى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

3. مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة التلوّث البحري، ولا سيّما من أجل عدم رمي أي مواد بلاستيكية في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2030

الإجراء العاشر

دعم الأنشطة الدولية والإقليمية والوطنية التي تشارك فيها الجهات الفاعلة بما فيها القطاع الخاص والتي ترمي إلى التصدي على نحو عاجل لارتفاع إنتاج النفايات البلاستيكية ورميها في الطبيعة ولا سيّما في البحر

- تكييف التشريعات الوطنية متى أمكن ذلك، من أجل التخلّص تدريجيًا من المنتجات البلاستيكية الأُحادية الاستعمال الأكثر ضررًا بالبيئة وترويج استبدالها بمنتجات مستدامة كالمواد العضوية الصنع.
- دعم الأنشطة الوطنية المتمثلة في تجميع النفايات البحرية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الممارسات الواردة في مشروع «صيد النفايات» (Fishing For Litter).
- الحثّ على اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع علامات على معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المرمية في البحار، ولا سيّما من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية الطوعية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة، ودعم الصيادين في أداء دورهم الجوهري المتمثّل في تجنّب ترك معدات الصيد في البحار والمساعدة في تجميعها، وذلك استنادًا إلى الأعمال المنجزة على الصعيدَين العالمي والإقليمي، بما فيها الأعمال التي تُجريها منظمة الأغذية والزراعة والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.
- الإسهام على المستوى الإقليمي في المبادرتَين البارزتين، مبادرة المتوسط الأزرق «BLUEMED» بعنوان «البحر الأبيض المتوسط السليم والخالي من البلاستيك» ومبادرة BeMed، وضمان تنفيذ كامل الخطة الإقليمية المتعلقة بإدارة النفايات البحرية والخاصة باتفاقية برشلونة، والإسهام في الأعمال التي تُجريها جماعة Interreg Med لحماية التنوّع البيولوجي والتي تتعلق بمكافحة النفايات البحرية.
- تكثيف الجهود الإقليمية الرامية إلى تقليص النفايات المرمية على الشاطئ بنسبة 20 في المائة مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية وتقليص النفايات البحرية الأخرى على نحو ملحوظ وقابل للقياس بحلول عام 2030، مع مراعاة تقدّم الأنشطة المماثلة المنجزة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة.
- تقديم الدعم الدولي في إطار جمعية الأمم المتحدة للبيئة عند الإمكان من أجل إبرام اتفاق دولي جديد بشأن مكافحة التلوّث الناتج عن البلاستيك يتناول دورة البلاستيك بأكملها، ويمثّل هذا الاتفاق إطارًا شاملاً يكمّل الأنشطة الجارية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

الإجراء الحادي عشر

زيادة تجميع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها ولا سيّما من خلال تمويل مصانع جديدة لإعادة التدوير بحلول عام 2030

- تحديد الاحتياجات والآليات التمويلية ونقل التكنولوجيات في ما يخصّ البنى التحتية الخاصة بأنشطة إعادة التدوير.
- اعتماد خطط وطنية من أجل المضي قدمًا تدريجيًا نحو هدف تجميع نفايات التغليف تجميعًا مستقلاً بحلول عام 2025، تماشيًا مع الظروف والقدرات الوطنية.
- مؤازرة الجهود المبذولة من أجل تعزيز فعالية مرافق استلام النفايات في الموانئ وأساليب معالجتها بغية تقليص النفايات البلاستيكية في الحيّز البحري.
- اعتماد نموذج الاقتصاد الدائري في تصميم البلاستيك والمنتجات البلاستيكية وإنتاجها، وفي إدارة النفايات البلاستيكية على نحو يراعي البيئة، مع الحرص على مراعاة التسلسل الهرمي للنفايات وترويج استعمال المواد الأكثر استدامةً.

الإجراء الثاني عشر

تشجيع الجهات الفاعلة، ولا سيّما المنشآت التي يقع مقر عملها في حوض البحر الأبيض المتوسط على توحيد معايير تصنيع المواد البلاستيكية وتصميمها والتزوّد بها واستعمالها، وذلك بغية تعزيز الأداء البيئي لهذه الجهات الفاعلة وقابلية إعادة تدوير المواد البلاستيكية

- دعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة، ولا سيّما المنشآت الملتزمة بمبادرات عالمية مثل «الالتزام العالمي» الخاص بمؤسسة إلين ماك آرثر.
- دعم الأنشطة المنسّقة بين القطاع الخاص والجهات الفاعلة الرئيسة الأخرى، من خلال منصة التعاون الإقليمي بشأن النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

الإجراء الثالث عشر

تحديد المناطق ذات التلوّث الشديد البرّي المنشأ في البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2025 والعمل بحلول عام 2030 على إيجاد الحلول الأكثر ملاءمة، بما فيها الحلول العلمية، بغية منع التلوّث البري المنشأ والحد منه على نحو ملحوظ، بما فيه التلوّث الناتج عن النفايات العابرة للحدود

- دعم أعمال برنامج MED POL وضمان تنفيذ مخططات تقليص النفايات وتجنّبها على الصعيد الإقليمي التي اعتُمدت في إطار اتفاقية برشلونة.
- اعتماد تدابير حازمة، وخاصة من خلال توفير التمويل المناسب من أجل إقامة شبكات الصرف الصحي المناسبة في المناطق الحضرية، ومصانع معالجة المياه العادمة، وأنظمة إدارة النفايات، وذلك في سبيل منع التلوّث الناتج عن تصريف المياه العادمة، فضلاً عن انجراف النفايات والتخلّص منها في الأنهار، بما فيها النفايات البلاستيكية والجزيئات البلاستيكية.

4. ترويج ممارسات النقل البحري التي تحمي البيئة البحرية وتسهم في مكافحة تغيّر المناخ

الإجراء الرابع عشر

ترويج المرافئ والموانئ المراعية للبيئة على البحر الأبيض المتوسط من خلال كهربة البنى التحتية في المرافئ، ولا سيّما أرصفة الموانئ والتزويد بالوقود البديل، وخاصة الوقود الخفيض أو العديم انبعاثات الكربون

- دعوة بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط إلى دعم التعاون في إطار فريق العمل التقني المعني بالنقل البحري المراعي للبيئة التابع لمبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط WestMed.
- إنشاء شبكة مؤلفة من المرافئ المراعية للبيئة على البحر الأبيض المتوسط والحثّ على المضي قدمًا نحو التحوّل إلى مصادر الطاقة الخفيضة الكربون في مجال النقل البحري، واقتراح آليات لتمويل الاستثمار في التجهيزات، ولا سيّما كهربة أرصفة الموانئ، وإيلاء الأولوية إلى الأرصفة التي ترسو عليها سفن نقل الركاب والسفن السياحية.

الإجراء الخامس عشر

دعوة الدول إلى التفكير في إمكانية التصديق على الملحق السادس لاتفاقية ماربول المتعلقة بمنع تلوّث الهواء الناتج عن السفن والامتثال لخارطة الطريق المتّفق عليها بشأن إمكانية تصنيف البحر الأبيض المتوسط برمته منطقة تخضع فيها انبعاثات أكسيد الكبريت للمراقبة

- دعوة الدول التي لم تصدّق بعد على الملحق السادس لاتفاقية ماربول إلى التصديق عليه.
- دعوة الدول الأطراف في اتفاقية برشلونة إلى دعم المباحثات التي تتناول إمكانية تصنيف البحر الأبيض المتوسط برمته منطقة تخضع فيها انبعاثات أكسيد الكبريت للمراقبة، وتقديم اقتراح بهذا الشأن يُحال رسميًا إلى لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية التي تعقد دورتها الثامنة والسبعين في عام 2022 وفقًا لخارطة الطريق المتّفق عليها.

الإجراء السادس عشر

دعم أعمال المنظمة البحرية الدولية الرامية إلى تعزيز النقل البحري الدولي المراعي للبيئة

- دعوة الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية إلى دعم التحفيف من الضجيج المنبعث من السفن على نحو قابل للقياس ضمن إطار المنظمة.
- حثّ إسبانيا وموناكو وإيطاليا وفرنسا على إقامة اتفاق في ما بينها من أجل تصنيف مياه شمال غرب البحر الأبيض المتوسط منطقة بحرية بالغة الحساسية بموجب المنظمة البحرية الدولية واقتراح تدابير تخفيف خاصة، ولا سيّما إمكانية إنشاء منطقة منخفضة السرعة للسفن، استنادًا إلى أعمال اتفاق حفظ حوتيات البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلسية المتاخمة (ACCOBAMS) واتفاق بيلاغوس (PELAGOS) واتفاق راموج (RAMOGE).

الإجراء السابع عشر

دعوة الدول التي لم تصدّق بعد على اتفاقية إدارة مياه الصابورة بشأن منع انتشار الأنواع البيولوجية غير الأصلية وإدارة انتشارها ومكافحتها إلى العمل على التصديق عليها

- دعوة الدول غير المنضّمة إلى هذه الاتفاقية إلى التفكير في توقيعها والتصديق عليها.
- الإشادة بالأعمال التي تُجريها الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط والتي تتعلق بالأنواع البيولوجية غير الأصلية من أجل وضع منهجية شاملة.
- دعم الأعمال المنجزة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشأن صياغة استراتيجية لإدارة مياه الصابورة في البحر الأبيض المتوسط وتنفيذها (2022-2027).

الإجراء الثامن عشر

الحصول على التزامات من الجهات الفاعلة في النقل البحري بحماية البيئة البحرية

- زيادة عدد الدول الموقّعة الميثاق بشأن الأنشطة المستدامة من أجل النقل البحري المبتكر والقليل الأثر (SAILS Charter).
- ترويج «إطار عمل المحيط» (Ocean framework)، وهو منصة من أجل مساعدة المنشآت على قياس أثرها في المحيط وتقليصه بناءً على الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.
- التشجيع على استعمال تقنية نُظُم تسيير الطائرات عن بعد بغية تحقيق درجة عالية من الرقابة على تسرّب النفط من السفن وغيره من الانبعاثات غير القانونية.

الإجراء التاسع عشر

تعزيز مكافحة طرد الغازات والتلوّث الناتج عن الهيدروكربونات وغيرها من المواد السامة في البحر الأبيض المتوسط

- صقل القدرات الوطنية من أجل مكافحة التلوّث الناتج عن الهيدروكربونات والمواد السامة والمحتملة الخطورة، ودعم التعاون الإقليمي ولا سيّما من خلال بناء القدرات وتدريب مفتشي المراقبة وتمارين المحاكاة المشتركة.
- دعم أعمال شبكة مينيلاس (MENELAS network) الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية ماربول وتعزيز التعاون في مراقبة الأحداث وملاحقة الجهات التي تقوم بتفريغ المواد السامة على نحو غير شرعي.
- الدعوة إلى دعم أعمال المركز الإقليمي للتصدي لطوارئ التلوّث البحري في البحر الأبيض المتوسط (REMPEC) وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية لما بعد عام 2021 الرامية إلى منع التلوّث البحري الناجم عن السفن وضبطه.

الإجراء العشرون

تنفيذ خطة العمل هذه وفقًا للحوكمة المتّفق عليها

Glossaire

Accord sur la Conservation des Cétacés de la Mer Noire, de la Méditerranée et de la zone Atlantique	**ACCOBAMS**
Protocole relatif aux aires spécialement protegéees et à la diversité biologique en Méditerranée	**ASP/DB**
Research and Innovation Initiative for blue jobs and growth in the Mediterranean area	**BlueMed**
Centre d'activités régionales pour les aires spécialement protégées	**CAR/ASP**
Commission générale des pêches pour la Méditerranée	**CGPM**
Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture	**FAO**
Pêche illégale, non déclarée et non réglementée	**INN**
Programme de coopération transnationale européenne pour la région méditerranéenne	**INTERREG Med**
Plateforme intergouvernementale scientifique et politique sur la biodiversité et les services écosystémiques	**IPBES**
Convention internationale pour la prévention de la pollution par les navires	**MARPOL**
Réseau des gestionnaires d'aires marines protégées en Méditerranée	**MedPAN**
Réseau d'experts méditerranéens sur le changement climatique	**MedECC**
Programme d'évaluation et de maîtrise de la pollution maritime dans la région méditerrannéenne	**MED POL**
Réseau méditerranéen d'agents chargés de l'application des lois relatives à MARPOL dans le cadre de la Convention de Barcelone	**MENELAS**
Objectifs de développement durable	**ODD**
Initiative pour le développement de l'économie bleue durable en Méditerranée occidentale	**OuestMED**
Accord ayant pour objectif de coordonner les actions des États français, italien et monégasque en matière de préservation des eaux du littoral méditerranéen.	**RAMAGE**
Accord relatif à la création en Méditerranée d'un sanctuaire pour les mammifères marins	**PELAGOS**
Programme des Nations unies pour l'environnement/Plan d'action pour la Méditerranée	**PNUE/PAM**
Centre régional méditerranéen pour l'intervention d'urgence contre la pollution marine accidentelle	**REMPEC**
Assemblée des Nations unies pour l'environnement	**UNEA**
Union pour la Méditerranée	**UPM**

وزارة أوروبا والشؤون الخارجية
قسم البيئة والمناخ
27 rue de la Convention
75732 Paris Cedex 15 Paris

© وزارة أوروبا والشؤون الخارجية - آب 2021 - تصميم وإنتاج: إدارة الإعلام والصحافة